

AR

AL-ALAC-ST-0615-01-00-AR

الأصلي: الإنجليزية

التاريخ: 11 يونيو 2015

الحالة: نهائي



لجنة At-Large الاستشارية

بيان ALAC حول مجموعة عمل المجتمعات لتعزيز مساءلة ICANN (مجموعة CCWG-المساءلة) - تعزيزات المساءلة المقترحة (مسار العمل 1)

مقدمة

قام ألان غرينبرغ، رئيس ALAC وعضو مجموعة العمل عبر المجتمعات المعنية بتعزيز مساءلة ICANN (مجموعة CCWG-المساءلة) بوضع مسودة أولية لبيان ALAC. وقد جاء هذا البيان نتيجة المشاورات الموسعة داخل مجتمع At-Large وأيضاً مجموعة عمل At-Large المخصصة حول نقل IANA ومساءلة ICANN.

في 1 يونيو 2015، تم نشر المسودة الأولى للبيان على مساحة عمل مجموعة عمل المجتمعات لتعزيز مساءلة ICANN (مجموعة CCWG-المساءلة) - تعزيزات المساءلة المقترحة (مسار العمل 1).

وفي نفس ذلك اليوم، طلب الرئيس الحصول على التعليقات حول المسودة الأولى من أعضاء At-Large عن طريق قائمة ALAC البريدية بالإضافة إلى القائمة البريدية لمجموعة العمل المخصصة حول نقل IANA ومساءلة ICANN.

وفي 03 يونيو 2015، قام الرئيس، وبالنيابة عن ALAC بتقديم إصدار من البيان والذي يضم المقترحات التي تم الحصول عليها بالنسبة لعملية التعليقات العامة بما يصب في مصلحة تحقيق الموعد النهائي لتقديم الطلبات.

وفي 5 يونيو 2015، قدم الرئيس الإصدار النهائي من البيان إلى عملية التعليقات العامة بعد مشاورات إضافية مع مجتمع At-Large فيما يخص الإصدار المقدم في السابق.

وفي نفس اليوم، تم نشر الإصدار النهائي على مساحة العمل المذكورة آنفاً كما طلب الرئيس من فريق عمل سياسة ICANN ودعمًا لـ ALAC فتح باب تصويت تصديق ALAC على البيان المقترح.

وفي 11 يونيو 2015، أكد الموظفون أن التصويت عبر الإنترنت أدى إلى إقرار ALAC للبيان بنتيجة 15 صوتًا مؤيدًا، وبلا أي صوت معارض، وبدون امتناع أي أحد. يمكنك استعراض النتائج بشكل مستقل على: <https://www.bigpulse.com/pollresults?code=4866aYXbqMmj2qesvcGHf2hi>

تعليق ALAC على مسودة المقترح الأولية من CCWG-المساءلة

مقدمة

تقدر ALAC مقدار الجهد المبذول لإصدار مسودة المقترح هذه.

بالرغم من أن ALAC يتم تمثيلها بصورة رئيسية من قبل أعضائها الخمسة في CCWG، فقد تم إجراء مشاورات موسعة ومناقشات مع مجتمع At-Large الأوسع بالتوازي مع مداوات CCWG.

وبالرغم من أن At-Large، مثل الأجزاء الأخرى من المجتمع، غير متحدة فيما يتعلق بكيف يجب تناول المساءلة، فإن هذا البيان يعكس نظرة حريصة ناتجة عن إجماع المجموعة الأكبر. وضمن التعليق، ستتم الإشارة إلى لجنة At-Large الاستشارية (ALAC) كالجبهة التي تصدر البيانات رسمياً ولكن بالرغم من ذلك، تمثل المناصب المعروضة موقع المجموعة الأكبر.

للتوضيح، ستكون التعليقات بالرجوع أما إلى أرقام البنود في مسودة المقترح (النسخة بتاريخ 4 مايو 2015) و/أو أرقام الفقرات الفردية أيها أكثر مناسبة.

نظرة عامة

تعتبر ALAC بصورة عامة داعمة للتوجيهات التي تتخذها CCWG وستقدم إرشادات حول عدد من الموضوعات، بعضها تسعى إليه CCWG صراحة، والبعض الآخر حيث ترى ALAC أن إعادة النظر مطلوبة.

البند 3: المبادئ

الفقرة 50، البند 3.1.1 أ: ترى ALAC أنها وفقاً لتأكيد الالتزامات، تتحمل ICANN مسؤولية وضع السياسات التي تعزز ثقة المستخدم في DNS. وتفهم ALAC أن نطاقات ccTLD تقع خارج نطاق ICANN فيما يتعلق بهذا.

ترى ALAC أن تعزيز الثقة في DNS يجب إدراجها ضمن لوائح ICANN الداخلية. ويمكن إنجاز هذا من خلال إضافة العبارة "وتعزيز ثقة المستخدم في DNS" إلى الفقرة 56 بالإضافة إلى إدراجها في الالتزامات. كذلك، لا تكون الإشارة في الفقرة 107 كافية حيث أنها تتعلق فقط بالمنافسة.

الفقرة 65: ترى ALAC أنه من المناسب تحديد الإشارة إلى قيادة القطاع الخاص على أنها تعني صراحةً ألا تقودها الحكومات. علاوة على ذلك، بالرغم من أنها تحت قيادة القطاع الخاص (كما هو محدد هنا)، يكون للحكومات دوراً تلعبه في نموذج أصحاب المصلحة المتعددين في ICANN.

كما توصي ALAC بتوخي الحذر عند تصنيف أي لوائح داخلية ذات صلة بالمراجعات كوائح داخلية أساسية بدون وجود حكم بتعديل التوقيت، مع اتفاقية مجتمع موسعة، ولكن بدون طلب تغيير رسمي لللائحة الداخلية.

البند 4: آليات الطعن

الفقرة 133، البند 13: تلاحظ ALAC أنه بالرغم من أن الاستقلال عن ICANN مطلوباً، إلا أنه لا يوجد متطلب مماثل فيما يتعلق بالاستقلال عن الأطراف الأخرى ذات الصلة بالنزاع. ويمكن أن تتمثل هذه الأطراف في الأطراف المتعاقدة أو الجهات المحلية أو الوطنية أو الدولية ذات الصلة بالنزاع.

البند 4.2: فيما يتعلق بالتحسينات على عملية إعادة النظر، تضمنت العديد من طلبات إعادة النظر الحديثة قرارات من مجالس خارجية. ونقترح ALAC أن يكون المنقح صريحاً فيما يتعلق بما إذا كانت هذه القرارات مؤهلة لإعادة النظر، وإذا كانت كذلك، فكيف سيتم تنفيذها (فقط بإعادة نظر المجلس أو إعادة تشكيل لجنة جديدة و/أو موسعة). كما يجب أن تنتظر CCWG أيضاً فيما إذا كانت هناك اختلافات بين نتائج اللجنة المتعددة يمكن أن تكون موضوع إعادة نظر.

الفقرة 156: تدعم ALAC إضافة مواعيد نهائية محددة مستهدفة لاتخاذ قرار في طلبات إعادة النظر، ولكنها تقترح أن تتم صياغتها بصورة تسمح بالموافق الاستثنائية التي يمكن أن تتطلب تمديد الفترة المسموح بها. وتنتج الفقرة 159 ذلك لمدة 60 يوماً ولكن ليس لمدة 120 يوم.

البند 5: تمكين المجتمع

البند 5.1:

لدى ALAC مخاوف جوهرية حول مفهوم قابلية التنفيذ. وباستثناء استبعاد واحد أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة، لا يرى معظم أعضاء ALAC أن قابلية التنفيذ القانونية إما مطلوبة أو مستحسنة.

لدى ALAC مخاوف جوهرية بأن إضفاء الطابع الرسمي على المسألة القانونية التي ستفتح باب التفاوض بين مجتمعات ICANN ومنظمة ICANN ستفتح الباب أيضًا للجهات الخارجية فيما يتعلق باستخدام النظام للتدمير الذاتي لمنظمة ICANN. كما نرى ذلك كإحراق فيما يتعلق بمقاضاة كل من مجتمع ومنظمة ICANN للآخر، مما ينتج عنه حكم سيتسبب بالضرورة في أضرار في ICANN. ومن ثم سيكون ذلك سيناريو خسارة متبادلة.

إضافة إلى ما تقدم، لدينا مخاوف محددة حول احتمالية المسؤولية الشخصية للمتوعين الذي لم يدعمهم أي أصحاب عمل شركات قد يكون لهم مصالح مماثلة.

علاوة على ذلك، فبالنظر في الحالات السابقة التي كانت فيها أجزاء من المجتمع غير مقتنعة بإجراءات المجلس، سيكون من الصعب العثور على حالات مماثلة حيث:

- كانت أجزاء كافية من المجتمع غير مقتنعة فيما يتعلق ببدء هذا النوع من السلطات التي نتصورها الآن
- كان الموقف شديدًا بما يكفي لضمان إجراء من المجتمع.

تفهم ALAC أن المقصد الرئيسي من "قابلية التنفيذ" ليس اتخاذ الإجراء القانوني، ولكن ضمان أن المجتمع لديه صلاحية إقناع مجلس ICANN بأن رغبات المجتمع تكون لها الأسبقية. على الرغم من ذلك، يعتبر وجود مثل هذه السلطة النهائية مزعجًا للعديد من الأشخاص في ALAC و At-Large.

ترى ALAC أنه حتى في المستقبل غير المتوقع، إذا كانت ICANN قابلة للوجود، يجب أن تكون هناك سمعة كافية لضمان تمكين المجتمع، وأن خطر الاستبعاد سيكون كافيًا لتغطية أي أحداث عندما لا يكون ذلك هو الحال.

- علاوة على ذلك، إذا كنا سنقرر في النهاية أن الموقف القانوني للجان الاستشارية / المنظمات الداعمة سيطلب أن تسمح بإقالة أعضاء مجلس الإدارة (أو لأي سبب آخر)، يجب أن يكون ما يلي إلزاميًا: يجب أن يتم تعويض اللجان الاستشارية والمنظمات الداعمة والشركات التابعة غير المؤسسة بالكامل من قبل ICANN مقابل أي إجراء قد يتم اتخاذه ضدهم بصفته مشاركين في ICANN. كما يجب أن تمول ICANN بالكامل أي إجراءات قانونية أو إجراءات أخرى يتم اتخاذه من الجهات سالفة الذكر في تطبيق الصلاحيات الممنوحة لهم بموجبه.
- كذلك، يجب الاحتفاظ بأموال التعويض في صورة ضمانات لضمان أنها ستكون متوفرة بدون طلب إجراء من ICANN لإصدارها.
- يمكن ممارسة التطبيق القانوني لصلاحيات المجتمع فقط إذا دعمت كتلة حرجة من المنظمات الداعمة / اللجان الاستشارية هذا الإجراء. في حين لا يمكن للأفراد ولما هو أقل من الكتلة الحرجة من المنظمات الداعمة / اللجان الاستشارية اتخاذ هذا الإجراء ولن يتم التعويض بالتأكيد إذا لم يمكن التحكيم بفعالية في هذا الإجراء.
- يجب النص على توفر التعويض والاحتفاظ بالأموال في حساب ضمان ضمن لائحة داخلية أساسية.

باختصار، يعتبر إدراج الصلاحيات ضمن اللوائح الداخلية مهمًا للغاية. كما أن تطبيقها القانوني، باستثناء إقالة أعضاء مجلس الإدارة، يعتبر أقل أهمية بكثير.

كذلك، إذا كان الاختيار بين الأعضاء والقائمين بالتعيينين لازمًا، ترى ALAC أن العضوية هي الخيار الصحيح. لذا، فالأمر أبسط وهو مفهوم واضح. حتى إذا تمكن القائمين بالتعيينين من تحقيق نفس النتائج، فهذا كيان خارجي بالنسبة لمعظم المجتمع وسيضيف مستوى آخر من التعقيد إلى ICANN والذي سيصبح من المستحيل تقريبًا شرحه للوافدين الجدد أو الجهات الخارجية. وحيث أن كليهما يتطلب موقفاً قانونياً، فلا يبدو أن هناك شيء في صالح اعتماد نموذج القائم بالتعيينين.

مع ما تقدم، إذا كانت هناك آلية لضمان إمكانية النص على إقالة أعضاء مجلس الإدارة في اللوائح الداخلية بدون نموذج عضوية أو نموذج تعيين، فستفضل ALAC هذا المسار للغاية. وقد تم اقتراح أن الاتفاقيات الموقعة مسبقاً من قبل أعضاء مجلس الإدارة في وقت سابق لتولي مناصبهم بالموافقة على الاستقالة بناء على طلب المجتمع يمكن أن تلبى هذا الغرض (مثل الآلية المنصوص عليها في الفقرة 235).

البند 5.1.2 التأثير على آلية المجتمع: ستقبل ALAC آلية الرجوع لخمس أصوات لكل منظمة داعمة، وALAC وGAC وصوتين لكل من SSAC وRSSAC فقط إذا وافقتا على ذلك. أما بالنسبة لجميع الأمور الأخرى، فتكون المنظمات الداعمة هذه وفقاً لنفس الحقوق والامتيازات في ICANN وترى ALAC عدم وجود سبب لتعديل ذلك في هذا الوقت. وبالرغم من أن حجم SSAC وRSSAC "صغيراً"، وكذلك ASO، يبدو أنه لا يوجد سؤال حول توفيقها بحالة الترجيح الكامل. كما نلاحظ أنه قد لا يكون ذلك بعيداً عن أن كل من SSAC وRSSAC خصصت لها حالة أقل ولم يتم تمثيل أي منها في CCWG. وضحت SSAC صراحة أن هذه ليست منظمة معتمدة بصورة فردية، نظراً لعدم توفر المواد وليس بسبب غياب المصلحة.

في غياب الدعم لآلية الرجوع من قبل كل من SSAC وRSSAC، تدعم ALAC البديل "ب" الذي يقدم لجميع المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية 5 أصوات.

خمس هو الرقم المناسب للسماح بالتنوع الإقليمي لتتم التغطية بصورة مناسبة للجان الاستشارية والمنظمات الداعمة هذه التي تمثل قاعدة منتظمة لمناطق ICANN.

لا توافق ALAC تحت أي ظرف على دعم البديل "أ" الذي يقدم 4 أصوات للمنظمات الداعمة وصوتين لكافة اللجان الاستشارية.

البند 5.5، الصلاحية: إقالة المديرين الأفراد في ICANN: يرى بعض الأعضاء في At-Large أن أعضاء مجلس الإدارة المعينين من قبل اللجان الاستشارية / المنظمات الداعمة يجب ألا يمكن إقالتهم: من قبل المجتمع بصورة عامة، أو من قبل اللجنة الاستشارية / منظمة الدعم المعينة لهم بصورة فردية، أو تحت أي ظروف. على الرغم من ذلك، يرى العديد أنه إذا كانت لدى مجموعة القدرة على تعيين عضو مجلس إدارة، فيجب أن تتمكن أيضاً من سحب هذا التعيين. على وجه الخصوص، يتم تعيين عضو مجلس الإدارة ليس "لتمثيل" المجموعة المعينة، ولكن لأن أفراد هذه المجموعة يرون أن الشخص يشارك القيم المشتركة مع المجموعة. وإذا أصبح هذا الاعتقاد غير صحيح، سيكون من الطبيعي عدم دعم هذا الشخص بعدها كعضو مجلس إدارة.

يتم عرض القدرة على إقالة أعضاء مجلس الإدارة الأفراد، سواء من قبل اللجنة الاستشارية / المنظمة الداعمة المعينة أو بأغلبية ساحقة من المجتمع كأمر مهم من قبل معظم أعضاء ALAC. وبدون ذلك، يكون البديل الوحيد هو إقالة المجلس بالكامل على أن هذا بديل عنيف كما هو محدد ضمن التعليق على البند 5.6.

فيما يتعلق بالإقالة من قبل المنظمة الداعمة / اللجنة الاستشارية القائمة بالتعيين، فقد احتج بأن القدرة على سحب تعيين سببها عليها "تسييس" التعيين، حيث سيغير عضو مجلس الإدارة سلوكه بسبب ذلك، أو قد تسحب هذه المجموعة التعيين كعقاب على عدم التصويت بالطريقة التي يرغبون فيها بالنسبة لموضوع محدد. وترى ALAC أن جميع هذه الأسباب لها مزايا قليلة.

التسييس: هذا موضوع مثير مع حقيقة أن اختيار أعضاء مجلس الإدارة من قبل اللجان الاستشارية / المنظمات الداعمة هي عملية سياسية من الدرجة الأولى.

تغيير السلوك: بالرغم من أن عضو مجلس الإدارة لا "يمثل" المجموعة، فبالإضافة يجب أن يبقى عضو مجلس الإدارة في تواصل مع المجموعة ويفهم موقف المجموعة حول بعض الموضوعات. وعند اقتراب تصويت قد يكون ضد المجموعة، من الطبيعي بالنسبة لعضو مجلس الإدارة أن يتواصل مع المجموعة ويشرح سبب وجود اعتبارات أخرى. ويجب أن يتيح هذا الحوار الاختلاف العارض في الآراء. كذلك، إذا أصبح ذلك حدثاً متكرراً، ربما يلزم استبدال الشخص. علاوة على ذلك، قيل أن بعض أعضاء مجلس الإدارة يصوتون بالفعل بصورة مختلفة عند اقتراب نهاية مدتهم، حيث يأملون تشجيع التجديد لهم، وهي خاصية أتمنى أن تشجع على عدم التجديد.

العقاب: هذا منطوق مثير للاهتمام. فنحن نمنح مجموعة مسئولية خطيرة للغاية تتعلق بتعيين أعضاء مجلس الإدارة في مجلس ICANN، ونثق بهم في القيام بذلك مع العناية والاعتبار لاحتياجات المنظمة. ولكننا نفترض بعد ذلك، أنهم قد يعملون بصورة غريبة إذا لم يجدوا طريقهم في تصويت محدد. وإذا كنا نرى بالفعل أن أي منظمة داعمة أو لجنة استشارية ستعمل بهذه الطريقة، فعلى ICANN إعادة التفكير فيما إذا كانت الجهات المكونة لها يجب أن يسمح لها بتعيين أعضاء مجلس الإدارة من البداية. وسواء كان لدينا مستوى ثقة ما بأن المجموعات ستتصرف بطريقة جادة وبعد تفكير نيابة عن المنظمة ككل، أو لا، فلا يمكننا أن نقوم بذلك بكلتا الطريقتين.

يجب أن تكون العملية التي تستخدمها أحد المنظمات الداعمة / اللجان الاستشارية لاعتماد إقالة واحد أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة موثقة بصورة رسمية في الإجراءات التشغيلية لهذه الجهة ومعتمدة من قبل المنظمة الداعمة / اللجنة الاستشارية.

أما بالنسبة لموضوع إقالة المعينين من لجنة الترشيح في المجلس، ترى ALAC أن ذلك يجب أن يكون قرار المجتمع، فقط لأنه من سيقبل المجلس بالكامل. ولا تدعم ALAC إقالة لجنة الترشيح العادية لأعضاء مجلس الإدارة (وعلى وجه الخصوص المعينين من قبل لجان ترشيح سابقة). ويعتبر عمل لجنة الترشيح صعباً بما يكفي لأن تأتي هذه المهمة الإضافية في وقت تكون بالفعل مشغولة فيه بمهمة تحديد وتقليل عدد المعينين المحتملين الجدد، أو يمكن أن تأتي في وقت لا يتم تنظيم لجنة الترشيح فيه بالكامل حتى. علاوة على ذلك، قد تلوث هذه المسئولية ما يجب أن يكون مجموعة تركز فقط على اكتشاف أفضل المرشحين لمجلس الإدارة بالإضافة إلى جهات ICANN الأخرى. أخيراً، حيث أن لجنة الترشيح يجب أن تعمل في سرية تامة (فيما يتعلق بالمرشحين)، ستكون خطة سيئة أن تسمح قاعدة هذه المهمة الخاصة بالتشاور الكامل مع المجتمع. كما سيكون سيئاً أيضاً أن تغطي عملية الإقالة في سرية وعدم السماح بالمشاورات.

كان المقصد الأصلي من CCWG هو أن المجتمع (أي الأعضاء أو القائمين بالتعيين) سيقبل المعينين من لجنة الترشيح. وقد أوضحت الاستشارة القانونية أنه حيث أن هؤلاء الأشخاص معينون من قبل لجنة الترشيح، فتجب أن تكون الإقالة من اللجنة. وتوجد طريقة بسيطة لتفعيل ذلك. حيث يكون هناك لجنة فرعية من لجنة الترشيح يتم تعيينها لتنفيذ عملية إقالة أعضاء مجلس الإدارة المعينين من قبل لجنة الترشيح. وينبغي أن تتشكل هذه اللجنة من ممثلين للمنظمة الداعمة / اللجنة الاستشارية (أو المنظمات غير المؤسسة التابعة لها) الذين يتم تمكينهم للتصرف نيابة عن المنظمات الداعمة / اللجان الاستشارية لكافة آليات التمكين الأخرى (أي الأعضاء أو القائمين بالتعيين). لذلك، لدينا إقالة المعينين من لجنة الترشيح المنفذة من قبل المجتمع الذي يرغب في عمليات الإقالة هذا بدون الحاجة لإنشاء آلية بسيطة مصطنعة وربما مشوهة. وقد نلزم مراجعة اللوائح الداخلية التي تقيّد من يجلس في لجنة الترشيح أو ما يمكن لأعضاء لجنة الترشيح القيام به بعد مدتهم لأعضاء هذه اللجنة الفرعية، خاصة في الحالة النموذجية المتوقعة حيث يجوز للجنة الفرعية فنيًا التواجد في سنة محددة، ولكن قد لا تتعدّد بالفعل لاتخاذ أي إجراء.

5.6 الصلاحية: استعادة مجلس إدارة ICANN بالكامل: لدى ALAC تحفظات على هذه الآلية. فقد يترتب على ممارستها نتائج كارثية لمنظمة ICANN، وكل ما تم تقديمه حتى تاريخه عدم وجود مقترح قابل للتطبيق حول كيفية حكم ICANN بصورة مؤقتة حتى اختيار المجلس الجديد. وتعتبر احتمالية خضوع أي مجلس مؤقت للاستحواذ أو عدم الاستجابة إلى المجتمع مرتفعة، وكذلك خطر عدم وجود مجلس مفعّل لتناول أي ظروف غير متوقعة قد تنشأ. ويرجع الأمر إلى هذه الصعوبات في أن ALAC تفضل جدًا الأسلوب "الجراحي" من خلال الإقالة الحريصة لأعضاء مجلس الإدارة الذين يرى المجتمع أنهم مصدر مشكلات ICANN مع ترك مجلس أساسي لديه ثقة فيه.

البند 6: دمج تأكيد الالتزامات في لوائح ICANN الداخلية

فريق مراجعة المساءلة والشفافية - الفقرات 310 - 317: يجب أن يتم تغيير صياغة هذا البند لتشير إلى أن القائمة من "أ" إلى "هـ" ليست إلزامية. كما يجب منح كل فريق مراجعة سلطة اتخاذ القرار بالضغط في موضوعات المساءلة والشفافية التي يتناولها. واستنادًا إلى خبرات كل من ATRT1 و ATRT2، يتضمن التشكيل الحالي:

- تركيز محدود على المساءلة والشفافية كما هي مفهومة من الأفراد المحددين في 2009. ويوضح وجود مجموعة CCWG هذه "المأزق" المتمثل في خضوع فرق مراجعة المساءلة والشفافية للإجبار على التركيز على الموضوعات التي قد تكون ذات أهمية أقل وتقيّد ما يمكنهم النظر إليه بالإضافة إلى أو بدلاً عن القائمة المحددة.
- يترتب على مطلب المراجعة الشاملة للعمل السابق واستعراض المناطق الجديدة حمل عمل متزايد سيتسبب في صعوبة شديدة بالنسبة لأي ATRT فيما يتعلق بالتتبع الفعال للمشكلات الفعلية ذات الصلة بوقت تكوينها.